

الفهرست

الموضوعات	صفحة
تمهيد — تعريف القانون الادارى	٣
الكتاب الاول — المبادئ العامة للقانون الادارى	٦
الباب الاول — الاشخاص الادارية — نظرية الشخصية المعنوية	
ماهية الشخص المعنوى	٦
١ — نظرية الاقتراض او المجاز	٨
٢ — نظرية الحقيقة	١١
اقسام الاشخاص المعنوية	١٥
تقسيمها الى عامة وخاصة	
تقسيم الاشخاص المعنوية العامة	١٦
١ — الاشخاص الادارية	١٧
ب — المؤسسات العامة	١٧
انواع المؤسسات العامة	١٩
مبادئ انشاء المؤسسات العامة	٢٠
انقضاء المؤسسات العامة	٢٢
الباب الثاني — حقوق الاشخاص المعنوية العامة	٢٦
اولاً — الحقوق المالية	٢٦
ثانياً — حقوق السلطة العامة	٢٧

نظرية الضرورة

الباب الثالث — المبادئ الأساسية المنظمة لسير المصالح العمومية

المبحث الأول — ماهية المصالح العمومية ٣٩

٤١ الحاجات العامة

٤١ الخدمات العامة

٤٣ تعريف المصلحة العمومية

المبحث الثاني — أنواع المصالح العمومية

٤٨ أولا — مصالح ذات شخصية معنوية ومصالح بدونها

٤٨ ثانياً — اختلافها من حيث طريقة استغلالها

ثالثاً — مصالح ذات صبغة إدارية ومصالح ذات صبغة

٤٩ تجارية أو صناعية

٥٢ رابعاً — مصالح إجبارية ومصالح اختيارية

٥٣ خامساً — مصالح قومية ومصالح إقليمية وبلدية

٥٣ التمييز بين المصالح العمومية والمشروعات الخاصة أي الحرية

المبحث الثالث — المبادئ التي تحكم نشاط المصالح العمومية

٥٦ أولا — ترمي المصالح العمومية إلى سد حاجات الجمهور

لا إلى تحقيق الربح

٥٧ ثانياً — مساواة الجميع أمام المصالح العمومية

٦٣ ثالثاً — سير المصالح العمومية بانتظام واطراد

٦٤	١ — الاضراب وحكمه في التشريعات المقارنة
٦٧	٢ — تنظيم استقالة الموظفين
٧٢	٣ — نظرية الظروف الطارئة
٧٩	٤ — وجود ضمانات لتنفيذ العقود الادارية
٨٠	٥ — نظرية الموظفين الفعليين
	رابعاً — حق الادارة في تعديل النظم واللوائح الخاصة
٨١	بسير المصالح العمومية
٨٨	المبحث الرابع — ادارة المصالح العمومية
٨٨	اولاً — الاستغلال المباشر او الراجح
٩٤	ثانياً — الاستغلال بواسطة الامتياز
٩٥	تعريف عقد الامتياز واركانه
١١١	انواع عقد الامتياز
١١٣	ثالثاً — الاستغلال بواسطة الراجح غير المباشر
١١٤	رابعاً — الاستغلال المختلط
١١٥	خامساً — الاستغلال بواسطة الالتزام
	الباب الرابع — الموظف العموميون
١١٧	تعريف الموظف
١٢٠	التكييف القانوني لعلاقة الموظف بالحكومة
١٢٥	تعيين الموظفين

١٢٨	شروط التوظيف والاستخدام
١٣٨	توزيع الموظفين
١٤٢	نظام الاجازات
١٤٦	استمالة الموظفين ونقلهم واعادتهم
١٤٩	تأديب الموظفين
	الباب الخامس — الأموال العامة والخاصة
١٧٧	أولاً — تمييز الأموال العامة عن غيرها
	ثانياً — الطبيعة القانونية لحق الدولة على
١٧٩	الأموال العامة
١٨٢	ثالثاً — القواعد القانونية التي تحكم الأموال العامة
١٨٣	أ — عدم جواز التصرف فيها
١٨٤	ب — عدم جواز الحجز عليها
١٨٤	ج — عدم جواز مملكتها بالتقادم
١٨٦	نزع الملكية للمنافع العامة في العراق
	الباب السادس — مسؤولية الدولة
١٩٨	تمهيد — في أنواع الرقبات
٢٠٣	أولاً — رقابة التضمين
	الفصل الأول — مسؤولية الدولة عن الأعمال
٢١٠	الصادرة من البرلمان

- الفرع الاول - المسؤولية عن الاعمال غير التشريعية ٢١٠
الفرع الثاني - المسؤولية عن اعمال البرلمان التشريعية ٢١٦

الفرع الثالث -- مسؤولية الدولة عن اعمالها التشريعية التي تضر

بمتعاقد معها ٢٢٤

الفصل الثاني -- المسؤولية التضمينية عن اعمال القضاء ٢٢٩

اولا - مسؤولية الموظفين القضائيين الشخصية ٢٢٩

ثانيا - مسؤولية الدولة عن اعمال القضاء ٢٣١

الفصل الثالث -- مسؤولية الدولة عن اعمال السلطة التنفيذية

٢٤١

الفرع الأول -- مسؤولية الدولة عن الاعمال الادارية ٢٤٢

اولا - مسؤولية الدولة عن اعمال الادارة في بريطانيا ٢٤٢

١ - مسؤولية الدولة ٢٤٣

٢ - مسؤولية الموظف الشخصية ٢٤٥

ثانيا - النظام الفرنسي ٢٤٩

ثالثا - مسؤولية الادارة عن اعمالها في مصر ٢٨٠

١ - الاعمال المادية ٢٨١

٢ - التصرفات القانونية ٢٩١

الفرع الثاني -- مسؤولية الادارة عن اعمال السيادة ٣٠١

٣٠٦	نظرية اعمال السيادة في التشريعات المختلفة
٣١٥	الفقه ونظرية اعمال السيادة في فرنسا
٣١٨	نظرية اعمال السيادة في مصر
٣٢٠	نظرية اعمال السيادة والقضاء الاهلي
٣٢١	انشاء مجلس الدولة في مصر
٣٢٧	الاجراءات امام محكمة القضاء الادارى
٣٢٩	القواعد الاساسية لمسؤولية الدولة في العراق
٣٣٣	مجلس الدولة في العراق
	رابعاً - انواع الرقابة الاخرى
٣٣٤	رقابة الالغاء

الباب السابع - طرق الادارة

تمهيد :-

٣٣٩	اولاً - المركزية الادارية
٣٤٠	مبررات المركزية الادارية
٣٤٢	تطبيقات المركزية الادارية
٣٤٤	ثانياً - اللامركزية الادارية
٣٤٦	مبررات اللامركزية الادارية
٢٤٩	الرقابة الادارية

(ز)

الموضوعات

صفحة

- ١ -- رقابة السلطة المركزية على الهيئات
اللامركزية ذاتها ٣٥١
- ب -- الرقابة على اعمال الهيئات اللامركزية ٣٥٣
- الفصل الأول -- الادارة المركزية في العراق ٣٥٦
- اولا -- البرلمان او مجلس الأمة ٣٥٦
- ثانياً -- اعضاء السلطة التنفيذية المركزية ٣٦٠
- ١ -- الملك ٣٦٠
- ب -- الوزارة ٣٨٨
- ج -- الهيئات الاستشارية ٤١٣
- د -- اعمال السلطة التنفيذية خارج عاصمة الدولة ٤٢٩
- الفصل الثاني -- الادارة اللامركزية ٤٣٥
- مجالس البلديات ٤٤٢